الأمم المتحدة

E/ECA/COE/38 /17*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 March 2019

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثامن والثلاثون

مراكش، المغرب ٢٠ – ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**

النظر في مشروع تقرير اجتماع لجنة الخبراء وإقراره والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات

تقرير اجتماع لجنة الخبراء

مقدمة

١- عُقد الاجتماعُ الثامن والثلاثون للجنة خبراء مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في مراكش، من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩. وعُقد الاجتماع في إطار الموضوع: ''السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا''.

الجزء الأول

أولا- افتتاح الاجتماع [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٢- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغامبيا،

* أعيد إصداره يوم ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩ لأسباب فنية.

** E/ECA/COE/38/1/Rev.2.

وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيا، ومالي، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، ونيجيريا.

٣- وكانت الجماعات الاقتصادية الإقليمية التالية ممثلة في الاجتماع: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤- وكانت هيئات الأمم المتحدة الوكالات المتخصصة التابعة لها م ممثلة في الاجتماع : برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز، ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنسق المقيم للأمم المتحدة.

٥- وحضر الاجتماع ممثلون للمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا.

٦- وحضر الاجتماع أيضا مراقبون عن المنظمات التالية :المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبعثة الاتحاد الأوربي لدى الاتحاد الأفريقي، والمنتدى المغاربي للبيئة والتنمية، فريق عمل السكك الحديدي، والتحالف الشبابي للقيادة والتنمية في أفريقيا.

باء- البيانات الافتتاحية

٧- أدلى ببيانات افتتاحية كل من رئيس المجلس المنتهية ولايته السيد الصادق الفقيه (السودان)، والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة فيرا سونغوي، والكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية السيد زهير الشرقي، ممثلاً للحكومة المغربية.

٨- وشكر السيد الصادق الفقيه خلال بيانه الحكومة والشعب المغربيين، وأعرب عن امتنانه للأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لقيادتها الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وشدد على أهمية موضوع الدورة الحالية: ''السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا''. مشيراً إلى أنه جاء في الوقت المناسب بالنسبة لواضعي السياسات الأفريقيين. وأكد بوجه خاص على أن الرَّقْمَنَة والإنترنت يكتسيان أهمية بالغة للنهوض بالقارة ولقياس التقدم المحرز في كل مرحلة من المراحل. وأكد كذلك على دور وسائط التواصل الاجتماعي من تحقيق التحول الاجتماعي.

٩- وبعد أن وقف المشاركون دقيقة صمت ترحماً على من فقدوا أرواحهم مؤخرا في حادث سقوط طائرة الخطوط الجوية الإثيوبية وفي الإعصار الذي ضرب أجزاء من الجنوب الأفريقي، رحبت السيدة سونغوي بالمشاركين في الاجتماع وشكرت حكومة

المغرب على حفاوة الاستقبال واستضافة المؤتمر. وشددت على الإمكانات الهائلة التي تزخر بها أفريقيا من أجل التحول الاقتصادي السريع في العقد القادم وهو ما يمكنها تحقيقه من خلال الاستفادة من قواها العاملة المتنامية وما تختزنه من موارد طبيعية ومن الرَّقْمَنَة، ولكنها أشارت إلى أهمية توافر موارد عامة كافية واتخاذ خطوات لضمان عدم اعتماد القارة على متغيرات لا تتحكم فيها. وأعربت عن أملها في استمرار توسيع الحيز الضريبي للقارة مع استمرار نموها، وهو ما من شأنه أن يسرع النمو ويضمن استفادة شبابها البالغ عددهم ٦٠ مليونا استفادة أكبر من البيئة الاقتصادية المتغيرة. وأقرت أيضا بالتحديات المرتبطة بتعزيز الاقتصاد الرقمي، واعتماد ثقافة الرَّقْمَنَة، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنه يمكن للبلدان أن تستفيد من التكنولوجيا الرقمية من أجل تعزيز النمو المستدام باعتمادها سياسات صحيحة وأطرا تمكينية.

١٠- ورحب السيد الشرقي في بيانه بجميع المشاركين ترحيبا حارا في مراكش. وقال إن المغرب يتشرف باستضافة المؤتمر نظرا لالتزام بلده القوي بالتنمية في أفريقيا، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو موضوع يوليه جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، أهمية قصوى. ثم وجه الشكر إلى السيدة سونغوي، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وإلى فريقها على الدعم الذي قدموه للمغرب لضمان التنظيم الناجح للمؤتمر وأثنى على دور اللجنة الرائد في وضع السياسات في أفريقيا. وأضاف أنه من أجل النهوض بالتنمية لا مناص للدول الأفريقية من تبادل أفضل الممارسات في مجال الاقتصاد الرقمي. وقال إن المبادرات في مجال الرَّقْمَنَة يمكنها تحسين تعبئة الإيرادات المحلية واستخدامها، وتحسين القدرة على المنافسة، وتوسيع التجارة وإعادة تموقع البلدان الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية. وبغية تحقيق أقصى قدر من الفائدة من الفرص التي يتيحها العصر الرقمي، يجب على البلدان الأفريقية التصدي لتحديات كبيرة، بما في ذلك تلك المتصلة بتعميم فرص وصول الجميع إلى شبكة الإنترنت والحماية من الجريمة الإلكترونية، وإنشاء الهياكل الأساسية وتنمية القدرات البشرية. وحث المشاركين على الخروج بتوصيات تنسجم مع موضوع المؤتمر ودعاهم إلى بحث السبل الكفية بالاستفادة القصوى مما تتيحه الرقمنة من إمكانيات.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

١١- انتخب المؤتمر البلدان التالية من اللجنة لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس: المغرب (شمال أفريقيا)
النائب الأول للرئيس، إثيوبيا (شرق أفريقيا)
النائب الثاني للرئيس، زامبيا (الجنوب الأفريقي)؛
النائب الثالث للرئيس: توغو (غرب أفريقيا)؛

المقرر: غينيا الاستوائية (وسط أفريقيا)

١٢- وعملا باقتراح مكتب الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر الوزراء، أنشئت لجنة مخصصة لاستعراض تقرير لجنة الخبراء واعتماد مشروع البيان الوزاري ومشاريع القرارات المختارة مسبقاً من أجل إدماج النصوص ومواءمتها وتوضيحها إذا استدعى الأمر ذلك قبل عرضها على المؤتمر الوزاري. وعملا باقتراح مكتب الدورة الحادية والخمسين ,تقرر أن تشكل البلدان التالية أعضاء في اللجنة المذكورة:

وسط أفريقيا: جمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية
شرق أفريقيا: إثيوبيا وجيبوتي
شمال أفريقيا: الجزائر والمغرب
الجنوب الأفريقي: زامبيا وليسوتو
غرب أفريقيا: توغو والسنغال

١٣- وبعد بيان قبول أدلى به الرئيس المنتخب حديثا، أقرت لجنة الخبراء جدول الأعمال التالي:

١- افتتاح الاجتماع.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً.

٤- تقييم التقدم المحرز في مجال تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا.

٥- عرض عن موضوع الدورة الثانية والخمسين للجنة: ''السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا''

٦- المسائل النظامية.

٧- موعد انعقاد الدورة الثالثة والخمسين للجنة ومكان انعقادها وموضوعها.

٨- مسائل أخرى.

٩- النظر في تقرير لجنة الخبراء واعتماده والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات.

١٠- اختتام الاجتماع.

الجزء الثاني
وقائع المداولات

ثالثا- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف-العرض

١٤- قدم ممثل الأمانة لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً، ركزت خلالها على الرسائل الرئيسية التي وردت في التقرير الذي يتناول هذه المسألة في الوثيقة E/ECA/COE/38/2.

١٥- وقال ممثل الأمانة إن معدل النمو في أفريقيا انخفض بشكل طفيف من ٣,٤ المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٨. وأشار إلى أن بعضا من أكبر الاقتصادات في أفريقيا، مثل أنغولا وجنوب أفريقيا ونيجيريا، أخذت تنتعش على خلفية الاستهلاك الخاص. إلاَّ أن مستويات نموها الاقتصادي ظلت منخفضة نسبيا، في حين أن النمو في البلدان غير الغنية بالموارد لا يزال قويا، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع الاستثمارات العامة، لا سيما في الهياكل الأساسية.

١٦- وأضاف أنه رغم حدوث انخفاض في العجز المالي في القارة، فإن الديون العامة، والخارجية، زادت بشكل طفيف في عام ٢٠١٨. وقال إن التضخم استمر في الانخفاض، بحيث تجاوز إلى حد كبير الآثار المترتبة عن زيادة أسعار النفط العالمية، خاصة في البلدان المستوردة للنفط. وأشار إلى أن التقدم المحرز في الحد من الفقر كان مطردا، رغم بطئه وفي حين تراجع انتشار الفقر إلا أن عدد السكان الذين يعانون من الفقر ظل ثابتا. وقال إن عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة في مكان العمل له آثار سلبية على الوضع الاقتصادي للدول ويشكل عقبة كبيرة أمام النمو والتنمية الشاملين.

١٧- وأشار إلى أن انعدام الأمن أدى أيضًا إلى زيادة في عدد الأشخاص النازحين داخليًا في القارة بالإضافة إلى أن تفشي الأمراض أدى إلى تحويل الموارد التي كان من الممكن استخدامها لأغراض التنمية.

باء-المناقشة

١٨- في المناقشة التي تلت ذلك، أشار الخبراء إلى أن متوسط معدل النمو الاقتصادي في أفريقيا ليس كافيا لضمان إيجاد فرص العمل والحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة. وأشاروا إلى أن النمو السكاني يتجاوز النمو الاقتصادي في العديد

من البلدان، وهو ما يعرقل الجهود الرامية إلى الحد من الفقر. وأعرب الخبراء عن الحاجة إلى مضاعفة النمو ثلاث مرات ليبلغ معدلات لا تقل عن عشرة من خلال زيادة الاستثمار، الذي يبلغ حاليا ٢٥ في المائة بحيث يصل إلى المستوى الاستثمار المطلوب لتحقيق ذلك النمو وهو ما بين ٣٠ و٣٥ في المائة. وإضافة إلى ذلك، أشاروا إلى ضرورة التركيز على الجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك رأس المال البشري، والعمالة، والأمن البشري، والمساواة بين الجنسين، والإعاقة ومشاركة الشباب.

١٩- وأشار الخبراء إلى أن مستويات الدين والقدرة على تحمله تطرح أحد التحديات الرئيسية أمام النمو والتنمية على الأجل الطويل في أفريقيا. وأعرب الخبراء عن الحاجة إلى إجراء تحليلات مستفيضة للقدرة على تحمل الديون لضمان توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية للاقتصاد بهدف إيجاد فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

٢٠- وأشار الخبراء إلى أن هناك حاجة إلى تحسين تنسيق السياسات العامة، مثل تقارب الاقتصادي الكلي، فيما بين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات دون الإقليمية، من أجل تعزيز قدرة أفريقيا على الصمود إزاء عدم استقرار الاقتصاد الكلي والتحرك صوب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''.

جيم- التوصيات

٢١- في ضوء المناقشات التي جرت، أوصت لجنة الخبراء بما يلي:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء بناء القدرة على الصمود، والسعي إلى مضاعفة نموها الاقتصادي بشكل كبير عن طريق زيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية من أجل زيادة فرص تحقيق نموها وشمولها للجميع بوسائل منها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد لها من تنويع اقتصاداتها وإحداث تغيير هيكلي من أجل تحسين دعم تصنيع أفريقيا وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من خلال دعم عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تستند الصادرات إلى إضافة قيمة محلية بدلا من المواد الخام؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء تحسين إدارة الديون على أساس تحليل شامل لقدرتها على تحمل الديون، وبذل مزيد من الجهود لتعبئة مواردها المحلية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي النظر في إمكانية تحويل الديون إلى استثمارات. كما ينبغي للجنة

الاقتصادية أن تقدم الدعم التقني إلى هذه الدول من أجل مساعدتها في جهودها لإدارة الديون؛

(ج) ينبغي للجنة أن تضطلع بدور هام في تعزيز السياسات العامة والتنسيق بين البلدان والكيانات دون الإقليمية من خلال إنشاء منصة لفائدة الدول الأعضاء من أجل المساعدة في تنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

رابعا- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٢٢- عرض ممثل الأمانة التقرير المتعلق بتقييم حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا، كما ترد في الوثيقة E/ECA/COE/38/3/Rev.1 مشددا على أهمية الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ الأنشطة والبرامج الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي. وسلّط الضوء على التقدم الإقليمي المحرز في مجالات التقارب الاقتصادي الكلي؛ والتجارة والاستثمار وتكامل الأسواق؛ وحرية حركة الأشخاص؛ والهياكل الأساسية؛ والحوكمة؛ والسلام والأمن؛ والتعدين والتعليم والمهارات. وأضاف أن أحد الإنجازات ذات الأهمية الخاصة في مجال التكامل الإقليمي يتمثل في التوقيع التاريخي عام ٢٠١٨ على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي توفر، بفضل نظام قانوني قاري موحد، فوائد محتملة من قبيل إيجاد فرص عمل وإقامة روابط صناعية وتنويع الاقتصاد والتحول الهيكلي، والتي ومن شأنها أن تسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأضافت أن من شأن السوق الجوية الأفريقية الموحدة والرَّقْمَنَة والتجارة الإلكترونية أن تُحقق فوائد كبيرة للتكامل في القارة.

باء- المناقشة

٢٣- في المناقشة التي تلت ذلك، أشار الخبراء إلى أن جهود التكامل الإقليمي التي تبذلها الجماعات الاقتصادية الإقليمية متفاوتة وغير كافية. فرغم أن الإرادة السياسية لتحقيق هذا التكامل لا شكك فيها ، خاصة في أعقاب تصديق ٢٠ دولة عضو على الاتفاق، لا تزال هناك حاجة إلى توجيه مزيد من الجهود نحو تنفيذه. وبالإضافة إلى ذلك، أثار الخبراء أسئلة بشأن تكلفة عدم التكامل، واقترحوا على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا النظر في إجراء دراسةً عن هذا الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي دراسة الأسباب الكامنة وراء زيادة التجارة الأفريقية مع القارات الأخرى، بينما لا يزال هذا المعدل أقل فيما بين البلدان الأفريقية.

٢٤- وأشار الخبراء إلى أن بعض البيانات المستخدمة في التقرير يمكن أن تعتبر بيانات عفا عليها الزمن، واقترحوا أن يرتكز التقرير حصرا على أحداث البيانات من السنة السابقة للاجتماع. وفي هذا الصدد، شُجعت الدول الأعضاء على أن تقدم أولاً بأول الإحصاءات الوطنية من أجل ضمان المزيد من الدقة في التحليل. واقترح الخبراء أيضا أن تَستخدِم اللجنة هذه البيانات الإحصائية الرسمية لدراسة العوامل الكامنة وراء الاتجاهات المرصودة في مجال التكامل الإقليمي.

٢٥- وأكدوا أنه ينبغي اعتبار القطاع الخاص من بين أصحاب المصلحة بالنظر إلى ما يقدمه من منافع من قبيل المنتجات المبتكرة، والأفكار، والموارد المالية، والكفاءة والمعارف والمهارات اللازمة لتنفيذ خطة التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، أبرز الخبراء أيضاً أهمية الرَّقْمَنَة والتجارة الإلكترونية باعتبارهما أدوات رئيسية لتعزيز التجارة وخفض تكاليف مزاولة الأعمال التجارية.

جيم- التوصيات

٢٦- في ضوء المناقشات التي جرت، أوصت لجنة الخبراء بما يلي:

(أ) بما أن توافر واستخدام البيانات والإحصاءات الموثوقة في الوقت المطلوب يشكّل أولوية قصوى بالنسبة للبلدان الأفريقية، ينبغي للدول الأعضاء واللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل معا لضمان توافر أحدث البيانات والإحصاءات الوطنية في الوقت المناسب؛

(ب) بالنظر إلى أوجه التباين فيما بين المناطق دون الإقليمية، ينبغي إبراز كل منها على حده في التقرير من أجل تيسير تتبع إنجازات كل منها؛

(ج) في الوقت الذي باشرت فيه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي مناقشات بشأن تكلفة الفرصة البديلة لعدم التكامل، ينبغي للجنة إجراء دراسة بشأن هذه المسألة، وهو ما يمكن أن يؤثر على وضع السياسات القائمة على الأدلة؛

(د) لتحقيق التنفيذ الناجح للاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ مؤسسات فعالة وأن تنفذ القوانين واللوائح المتعلقة بمسائل من قبيل التسجيل، والتجارة، وأسواق رأس المال والاستثمار، مما يقلل إلى أدنى حد المنازعات. واللجوء إلى التحكيم، وتعزز المساءلة من خلال آليات استعراض الأقران وتبادل الممارسات الجيدة؛

(هـ) ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء العمل على تهيئة بيئة مواتية لازدهار المؤسسات التجارية، وأن تعزز التعاون مع القطاع الخاص، بما في ذلك في

مشاريع الهياكل الأساسية التي يجري تنفيذها من خلال الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، وذلك بهدف تسريع التكامل الإقليمي.

خامسا- عرض بشأن موضوع الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين: ''السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا'' (البند ٥ من جدول الأعمال)

ألف- العرض

٢٧- عرض ممثل الأمانة ورقة المسائل التي تتناول موضوع المؤتمر، كما ترد في الوثيقة E/ECA/CE/38/13، التي تعالج النقاط البارزة وتسترعي الانتباه إلى المسائل التي قد يرغب الخبراء في تناولها في مناقشتهم. وأشار ممثل الأمانة بوجه خاص إلى القرار المتخذ في عام ٢٠١٨ بإنشاء مركز امتياز أفريقي تابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا يُعنى بالهوية الرقمية والتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي، ويهدف من جملة أمور إلى الترويج لاستحداث معايير دنيا لنظم الهوية الرقمية فيما يتعلق بضمان الإدراج، والثقة، وإمكانية التشغيل المتبادل، ومواءمة نظم الحالة المدنية والهوية الرقمية في أفريقيا، ودعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع استراتيجية أفريقيا الشاملة في مجال الهوية الرقمية والتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي.

باء- المناقشة

٢٨- في المناقشة التي تلت ذلك، انصب تركيز الخبراء على العلاقة بين الرَّقْمَنَة ومسائل من قبيل فوائد مركز الامتياز وحوكمته، وتنمية القدرات، ودور القطاع غير الرسمي، والمنظورات الإقليمية، ودعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٢٩- وفيما يخص الحوكمة، سلط الخبراء الضوء على الحاجة إلى وضع ما يلزم من سياسات وأطر للحوكمة في مجال الرَّقْمَنَة، على أن تكون هذه السياسات والأطر شاملة للجميع وأن يتوفر لها التمويل الكافي، على غرار تلك الموجودة بالفعل في بعض البلدان الأفريقية.

٣٠- وفيما يتعلق بمسألة الأمن الرقمي، جرى تسليط الضوء على مجالات تثير القلق من قبيل الجرائم الإلكترونية، والتوقيعات الرقمية، وإساءة استعمال المعلومات أو عدم كفايتها، وأمن البيانات. وأضافوا أنه يجب أن تكون لدى البلدان الأفريقية أطرٌ قويةٌ تتيح معاقبة مرتكبي الجرائم الإلكترونية أو الانتهاكات، كما تجب مواءمة الإجراءات الأمنية على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

٣١- وفيما يتعلق بإدارة الأموال العامة، لاحظ الخبراء أن الرَّقْمَنَة تفضي إلى مزيد من الشفافية ومكافحة الفساد، كما تفضي إلى تعزيز تحصيل الإيرادات. وقد

شرع العديد من البلدان الأفريقية في إجراء الإصلاحات اللازمة لاعتماد الرَّقْمَنَة، بل إن بعضها يعكف على إنشاء وزارات للاقتصاد الرقمي وفيما يخص المالية، أشار الخبراء إلى الجهود التي تبذلها العديد من البلدان الأفريقية لاستحداث إجراءات حاسوبية للإقرارات الضريبية وتسديد الضرائب وإدارة الانفاق العام. وقد افضت تلك الإجراءات إلى تحسين تحصيل الإيرادات ونظم الضرائب. وذكروا أن هناك حاجة إلى تنمية القدرات على نطاق واسع من أجل تسخير الإمكانات الكاملة للاقتصاد الرقمي، وينبغي للبلدان أن تستفيد من الفرص المتاحة للتعلم من الأقران داخل كل منطقة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما أن هناك حاجة للاستثمار في هياكل أساسية من قبيل كابلات الألياف الضوئية وفي اتخاذ التدابير الكفيلة بتحسين النفاذ إلى شبكة الإنترنت.

٣٢- وشدد الخبراء على الحاجة الملحة إلى الحد من تآكل القاعدة الضريبية والخدع المستخدمة في التهرب الضريبي التي تتيح تحويل الأرباح إلى البلدان منخفضة الضرائب. وفي هذا السياق، تساءل الخبراء عما إذا كانت خطة العمل المعنية بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التي أطلقتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٣ من أجل التصدي للتهرب الضريبي تأخذ في الاعتبار احتياجات وظروف البلدان الأفريقية. ووجه الخبراء الانتباه إلى الفوائد المحتملة للتكنولوجيا الرقمية فيما يخص تحسين الأداء المالي، وتيسير التجارة المحلية والعابرة للحدود والتجارة الإقليمية، وتعزيز الإجراءات الجمركية، ودعم مشاركة القطاع الخاص في الاقتصادات الأفريقية.

٣٣- وإذ أشار الخبراء إلى ما يكتسيه القطاع غير الرسمي، الذي لا تُسجل أنشطته الاقتصادية وبالتالي لا تخضع للضرائب، من أهمية بالنسبة للاقتصادات الأفريقية، لاحظوا أن الرَّقْمَنَة يمكن أن تنشئ نظاما موثوقا يمكِّن الحكومات من تحديد هوية دافعي الضرائب وتسجيلهم.

٣٤- وسلط الخبراء الضوء أيضا على تطبيق الرَّقْمَنَة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتبادلوا ما لديهم من تجارب في هذا المجال.

٣٥- وأفادوا بأن السجلات الاجتماعية المرقمنة تتيح تحسين سرعة ونوعية تقديم الخدمات العامة المخصصة للقطاعات المحرومة من المجتمع. وأنها تيسر أيضا الحوار القائم على الأدلة مع أصحاب المصلحة، كما تيسر الحصول الفعال على معلومات الأعمال التجارية التي تسترشد بها عمليات وضع السياسات. وتساعد الرقمنة الحكومات اكتساب أدوات جديدة للتخاطب مع الجمهور مما يساعد على استعادة ثقة الجمهور وتعزيز المساءلة في القطاع العام.

جيم- التوصيات

٣٦- في ضوء المناقشات التي جرت، أوصت لجنة الخبراء بما يلي:

(أ) على الدول الأعضاء:

'1' تخصيص أو إنشاء وكالات لتكون مسؤولة عن الرَّقْمَنَة؛

'2' التأكد من نظم ترابط نظم تكنولوجيا المعلومات في داخل البلدان وفيما بينها؛

'3' مواءمة النهج الذي تتبعه في الرَّقْمَنَة حتى تكون نظم تكنولوجيا المعلومات في القارة قابلة للتشغيل المتبادل؛

'4' تعزيز قدراتها على إدارة الضرائب بتوظيف، واستبقاء وتحفيز الموظفين الأكفاء الذين يستطيعون فهم القوانين الضريبية المعقدة وإدارتها، إلى جانب اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان نزاهتهم؛

'5' استعراض نظمها وبرامجها التعليمية وإصلاحها من أجل تعزيز المعارف والمهارات في التكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي يعزز مستوى الإلمام باستخدام الحاسوب وتوسيع نطاقه؛

'6' الاستثمار في الهياكل الأساسية من قبيل كابلات الألياف الضوئية واتخاذ تدابير لتحسين النفاذ إلى شبكة الإنترنت؛

'7' صياغة واعتماد الأطر التنظيمية التي تحكم تطبيق الهوية الرقمية من أجل تطوير القطاع غير الرسمي لديها وإضفاء الطابع الرسمي عليها بهدف تحسين الإيرادات الضريبية؛

'8' استحداث نظم تحفيزية لجذب المهنيين المؤهلين تأهيلا عاليا واستبقائهم، ولا سيما مهندسي الحاسوب ومتخصصي تكنولوجيا المعلومات، في الهيئات الضريبية. وينبغي أن تتضمن الحوافز، من جملة أشياء حزما من الجوائز ومنافع تضاهي ما هو موجود في القطاع الخاص؛

'9' وضع وتطبيق حوافز متباينة للفئات المختلفة من دافعي الضرائب الذين يدفعون ضرائبهم طواعية إلكترونياً عبر منصات على الإنترنت؛

'10' وضع نظم قوية لمكافحة الجريمة الإلكترونية والتهديدات ذات الصلة الناجمة عن اعتماد رقمنة اقتصاداتها.

(ب) على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

'1' العمل مع البلدان الأفريقية لوضع الصيغة النهائية لاختصاصات مركز الامتياز المعني بالهوية الرقمية والتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي؛

'2' الرصد المنتظم للفرص التي تتيحها الرَّقْمَنَة في اقتصادات البلدان الأفريقية والمخاطر الناجمة عنها؛

'3' إجراء تحليلات وعقد اجتماعات لأفرقة الخبراء وتنظيم حوارات سياساتية بشأن الرَّقْمَنَة ومساهمتها في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

'4' إجراء دراسات عن تأثير الرَّقْمَنَة على أداء الضرائب، بما في ذلك التحديد الكمي لفوائد الرَّقْمَنَة، من أجل دعم صياغة السياسات القائمة على الأدلة.

(ج) على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي:

'1' القيام على وجه الإلحاح بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية لأفريقيا في مجال الهوية الرقمية والتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي، والاستفادة إلى أقصى حد من التجارب الإيجابية للبلدان الأفريقية؛

'2' مساعدة البلدان في بلورة موقف موحد بشأن الأطر المتعددة الأطراف الكفيلة بمواجهة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح؛

'3' مواصلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتوسيعه وتعزيزه، بما في ذلك تنمية القدرات في مجال الاستعانة بالرَّقْمَنَة في تعبئة الإيرادات والنفقات.

سادسا- المسائل النظامية للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف- تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (يشمل الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩)

١- العرض

٣٧- في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٦ من جدول الأعمال، عرض ممثل الأمانة تقرير الأمينة التنفيذية عن عمل اللجنة في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى

آذار/مارس ٢٠١٩، على النحو المبين في الوثيقة E/ECA/COE/38/14/Rev.1.

٢- المناقشة

٣٨- تناولت المناقشة التي تلت ذلك المواضيع التالية: تنمية القدرات الإحصائية؛ والتخطيط البرنامجي وتنمية القدرات والتنسيق مع الشركاء الإنمائيين لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ومواءمة الخطط الإنمائية الوطنية مع خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣.

٣٩- فيما يتعلق بتنمية القدرات الإحصائية، رحب الخبراء بالدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية للدول الأعضاء في هذا المجال، وشددوا على الحاجة إلى الاستثمار في تنمية المهارات في العصر الرقمي. وأكدوا أنه ينبغي للجنة الاقتصادية أن تقدم الدعم من أجل بناء القدرات الإحصائية لعدد أكبر من البلدان الأفريقية، بغية معالجة الثغرات في البيانات التي لا تزال تعرقل وضع خطوط أساس لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأشاروا إلى أن دعمها ينبغي ألا يقتصر على المكاتب الإحصائية الوطنية، بل يجب أن يشمل أيضاً الكيانات الوطنية الأخرى العاملة في مجال الإحصاءات. وشددت الأمانة من جانبها على أهمية استثمار الدول الأعضاء في مجال التنمية الإحصائية، واجراء أنشطة التعدادات والتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية بصفة دورية، وتزويد اللجنة الاقتصادية بالإحصاءات الوطنية.

٤٠- أما فيما يتعلق بالبرمجة والتنسيق لدى اللجنة، فقد أشار الخبراء إلى أنه رغم أن الأمانة العامة للأمم المتحدة قد انتقلت إلى دورات التخطيط السنوي، إلا أنه من المهم للجنة أن تضع خطة متوسطة الأجل. كما أشاروا أيضا إلى المجموعة الكبيرة من الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية من أجل تنفيذ برنامج العمل، وطلبوا معلومات تفصيلية عن الآليات المعمول بها من أجل تعزيز أوجه التآزر مع الجهات المانحة الأخرى والشركاء الإنمائيين. وفي هذا الصدد، أبلغت الأمانة الخبراء بوجود إصلاحات تجري على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف تعزيز التماسك، وتحديد أدوار كيانات الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وشدد الخبراء على الدور الرئيسي الذي يضطلع به المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مجال تنمية القدرات، وأشاروا إلى الاحتياجات الكبيرة في مجال بناء قدرات لدى الدول الأعضاء في ميادين السياسة المالية، والرَّقْمَنَة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن ثم لا بد من تزويد برامج التدريب التي يقدمها المعهد بالموارد المالية الكافية.

٤١- واستفسر الخبراء عن الأدوات التي تستعين بها اللجنة الاقتصادية لمساعدة البلدان على مواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣، وعن التحديات الموجودة والدروس المستفادة والتدابير المزمع اتخاذها في هذا الصدد في

المستقبل. ودعوا أيضا إلى تقديم اقتراحات ملموسة بشأن سُبل تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تلك العملية. وأشاروا إلى أنه ليست جميع البلدان على علم بأن اللجنة قد وضعت أدوات لمساعدة الدول على مواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع الخطتين ولا بالكيفية التي تمكِّنها من تقديم طلب للحصول على مساعدة اللجنة الاقتصادية بهذا الخصوص. وأشار الخبراء كذلك إلى أن اللجنة قد وضعت مجموعة من الأدوات لرصد تنفيذ الخطتين، ولكن تنفيذها قد تأجل كون الأمم المتحدة ككل قد شرعت في برنامج مشترك لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣- التوصيات

٤٢- في ضوء المناقشات التي جرت، أوصت لجنة الخبراء بما يلي:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنمية قدراتها الإحصائية الوطنية بغية رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وعند قيامها بذلك، ينبغي ألا يقتصر دعمها على المكاتب الإحصائية الوطنية، بل يتعداه ليصل للكيانات الوطنية الأخرى العاملة في مجال الإحصاءات؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تستثمر في تنمية الإحصاءات الوطنية بغرض منها رصدُ التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تجري استعراضات وطنية طوعية؛

(ج) ينبغي حشد التمويل دعما لبرامج تنمية القدرات لدى المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وتزويد المعهد بالتمويل الكافي ريثما يتم تقديم طلب للجمعية العامة بالحصول على تمويل بمبلغ ١,٣ مليون دولار. كما ينبغي للدول الأعضاء تسوية متأخراتها للمعهد في أقرب وقت ممكن؛

(د) ينبغي للجنة الاقتصادية مضاعفة دعمها للدول الأعضاء لمساعدتها على مواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣، وأن تعمل، في هذا الصدد، على تعميم مجموعة الأدوات التي وضعتها، وتوجيه الانتباه إلى التقدم المحرز، وتسليط الضوء على التدابير التي ينبغي اتخاذها للتصدي للتحديات.

باء- تقرير عن متابعة القرارات الصادرة عن الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لأفريقيين، والتوصيات الوزارية الأخرى ذات الصلة باللجنة

١- العرض

٤٣- في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٦ من جدول الأعمال، عرض ممثل الأمانة التقرير المتعلق بمتابعة القرارات الصادرة عن الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لأفريقيين، والتوصيات الوزارية الأخرى ذات الصلة باللجنة على النحو المبين في الوثيقة E/ECA/COE/38/4/Rev.1.

٢- المناقشة

٤٤- تناولت المناقشة التي تلت ذلك المواضيع التالية: الدعم المقدم لتنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتقدم المحرز في هذا الشأن؛ والهجرة وحرية تنقل الأشخاص؛ وتمويل مبادرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٥- ففيما يتعلق بالدعم المقدم لتنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية أشار الخبراء، مع التقدير، إلى الدعم المقدم من اللجنة للدول الأعضاء من أجل تيسير التوقيع أو التصديق على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقدمت الأمانة معلومات محدَّثة عن حالة التصديق على الاتفاق، وقدمت إيجازا للجنة الخبراء عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تقدم طلبات للحصول على المساعدة التقنية للتعجيل بعملية التصديق، وأشارت إلى أن العديد من البلدان الأفريقية قد طلبت تلك المساعدة. وأشار الخبراء إلى أنه لم يصدّق إلا عدد قليل جدا من البلدان على البروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار، وشددوا على دور الأمانة في دعم التعجيل بالتصديق على ذلك الصك وتنفيذه.

٤٦- وشدد الخبراء على أن البروتوكول يعمل على تيسير إيجاد فرص العمل، مؤكدين على الحاجة إلى دراسة المسائل التي تعوق التصديق عليه. كما تطرقوا إلى الصعوبات التي يواجهها العديد من المواطنين الأفريقيين في الحصول على التأشيرات والوصول إلى أسواق العمل خارج بلدانهم الأصلية، فأكدوا أنه يجب معالجة هذه المسائل بما يتماشى مع مبادئ المعاملة بالمثل والتكامل. وأشاروا أيضا إلى المساهمة الكبيرة من الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية في أفريقيا، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وأبرزوا أن الدول الأفريقية قد اعتمدت موقفاً أفريقيا موحداً بشأن المجالات المواضيعية الرئيسية. وأضافوا أنه يمكن للمكاتب دون

الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تؤدي دورا رئيسيا في رصد الإجراءات المتخذة في سياق الاتفاق العالمي. وردا على الشواغل التي أثيرت بشأن مقترحات متابعة التقدم المحرز في تنفيذ برامج الهجرة في أفريقيا ورصدها، أوضحت الأمانة أن المقترحات قيد المناقشة لدى الشركاء المعنيين، من خلال أجهزتهم المختصة.

٤٧- أما فيما يتعلق بالفرص المتاحة لتمويل المبادرات الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فقد انصب تركيز المناقشات على وضع آليات التمويل المبتكرة التي يمكن أن تُستخدم لتوجيه استثمارات القطاعين العام والخاص نحو المجالات التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستجابة لطلب الخبراء، سلطت الأمانة الضوء على فرص التمويل المتصلة بتعبئة المدخرات المحلية، لاسيما صناديق المعاشات التقاعدية من أجل دعم المبادرات الإنمائية. وأوضحت أن اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع المصارف الإنمائية والجهات المموِّلة لمجال الطاقة المتجددة، تعمل على استكشاف استخدام السندات الخضراء التي يمكن أن تُعَجِّل التحول نحو توليد الطاقات المتجددة، والإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشددت لجنة الخبراء على أنه بالحد من التدفقات المالية غير المشروعة، يمكن للدول الأفريقية تحرير مواردها للمساعدة على تحقيق هذا الهدف.

٣- التوصيات

٤٨- في ضوء المناقشات التي جرت، أوصت لجنة الخبراء بما يلي:

(أ) من أجل دعم تنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة، ينبغي للدول الأعضاء التوقيع على البروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار والتصديق عليه؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية إجراء استعراض تفصيلي للبروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار من أجل تحديد المسائل التي تعوق التصديق عليها، وأن تضع استراتيجية لتعزيز التصديق عليه وتنفيذه في أفريقيا؛

(ج) ينبغي للأمانة أن تنظر في تقديم مشروع قرار يدعو إلى اتخاذ إجراءات لدعم التصديق على البروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار وتنفيذه؛

جيم- الخطة والميزانية البرنامجيتان للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٠

١- العرض

٤٩- في إطار البند الفرعي (ج) من البند ٦ من جدول الأعمال، عرض ممثل الأمانة مشروع الخطة البرنامجية لبرامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٠، على النحو المبين في الوثيقة E/ECA/COE/38/12.

٢- المناقشة

٥٠- في المناقشة التي تلت ذلك، أثار الخبراء شواغل تتعلق بعدم وجود إطار متوسط الأجل للتخطيط لدى اللجنة الاقتصادية، يمكن الاستعانة به لتنوير الخطط والميزانيات السنوية، وأعربوا عن الحاجة إلى عرضٍ الخطط والميزانيات التفصيلية على مدى فترة من ثلاث إلى خمس سنوات من جميع مصادر التمويل. وإضافة إلى ذلك، شددوا على أهمية التركيز على عدد أقل من مجالات التدخل بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة، باستخدام نهج شامل لعدة قطاعات.

٥١- وطلب الخبراء توضيحا بشأن نموذج الاقتصاد الكلي الذي تستخدمه اللجنة الاقتصادية لتنوير واضعي السياسات وبشأن مدى إمكانية تطبيقه في مختلف بلدان أفريقيا، نظرا لاختلاف مستويات التنمية الاقتصادية، وبشأن معايير اختيار المستفيدين من الخدمات الاستشارية للجنة الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، أشاروا إلى أن اللجنة الاقتصادية ينبغي لها التركيز على التكيف مع تغير المناخ وإذكاء الوعي بفوائد الاقتصاد الأزرق ومبادرات التمويل المتصلة بالإحصاءات.

٣- التوصيات

٥٢- في ضوء تلك المناقشات، أوصت لجنة الخبراء بما يلي:

(أ) نظرا للقيود الواردة على الميزانية ينبغي للجنة الاقتصادية التشجيع على إقامة شراكات بين القطاع ين العام والخاص؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية وضع إطار برنامجي متوسط الأجل من ثلاث إلى خمس سنوات في سبيل تيسير إشراك الدول مع اللجنة؛ وتُستمد الخطط والميزانيات السنوية من الإطار ويقاس على أساسه الأداء؛

(ج) ينبغي للجنة الاقتصادية أن ترفع من مستوى طموح برنامج عملها؛

(د) ينبغي للحنة الاقتصادية الدعم التقني لأمانة الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية ولجان الاتحاد الأفريقي الجديدة المعنية بالبيئة، والديمقراطية، والحوكمة، والانتخابات؛

(هـ) ينبغي اعتماد الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٠ .

دال- تقرير عن استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وفقا للقرار ٩٥٧ (د-٥١)

١- العرض

٥٣- في إطار البند الفرعي (د) من البند ٦ من جدول الأعمال، عرض ممثل الأمانة تقريرا عن استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وفقا للقرار ٩٥٧ (د-٥١)، الواردة في الوثيقة E/ECA/COE/38/5.

٢- المناقشة

٥٤- في المناقشة التي تلت ذلك، أوضحت الأمانة أن الغرض من التغيير المقترح لاسم لجنة الخبراء الحكومية الدولية بحيث يصبح ''اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين'' هو كفالة أن تشارك فيها المستويات العليا من كبار المسؤولين دون أن يترتب عن ذلك أي أثر على ولاية اللجنة.

٥٥- وأثار الخبراء مخاوف بشأن انعدام التنسيق بين تدخلات اللجنة الاقتصادية على الصعيد القطري، وأشاروا إلى ضرورة إنشاء آلية تنسيق مناسبة لرصد تلك التدخلات. وشددوا على ضرورة التعاون على نحو دوري بين الأمانة ومكاتب مختلف اللجان الحكومية الدولية والقطاعية فيما بين الدورات، وتخصيص وقت كاف لمناقشة المسائل النظامية.

٥٦- وإضافة إلى ذلك، شدد الخبراء على ضرورة التركيز على إنشاء آلية لاستعراض النظام الداخلي للهياكل الحكومية الدولية، ودعوا إلى تعزيز التنسيق بين اللجنة الاقتصادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تنظيم اجتماعات الهيئات الخاصة بكل منها.

٥٧- وناقش الخبراء الهيئات الفرعية المواضيعية المقترحة حديثا التي يتوخى منها أن توفر هيكلا حكوميا دوليا فعال.

٣- التوصيات

٥٨- في ضوء تلك المناقشات، أوصت لجنة الخبراء بما يلي:

(أ) لتعزيز التعاون بين الأمانة والممثلين الدائمين للدول الأعضاء لدى اللجنة الاقتصادية، ينبغي وضع خريطة طريق لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المعتكف المنظم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ ورصد التقدم المحرز في تنفيذها؛

(ب) تُشجَّع اللجنة الاقتصادية والممثلون الدائمون للدول الأعضاء على تصميم آلية فعالة لتنسيق تدخلات اللجنة في الدول الأعضاء، بوسائل منها اتخاذ جهات اتصال، لتيسير الرصد وتبادل المعارف؛

(ج) تُشجَّع الأمانة ومكاتب اللجان الحكومية الدولية والقطاعية على عقد اجتماعاتها على فترات أقصر، ربما بصورة فصلية، في الفترات الفاصلة بين الدورات.

هاء- تقرير عن الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا والتقارير المقدمة من تلك الهيئات

١- العرض

٥٩- في إطار البند الفرعي (هـ) من البند ٦ من جدول الأعمال، عرض ممثلو الأمانة التقرير المتعلق بالاجتماع السادس للجنة الإحصائية الأفريقية، على النحو المبين في الوثيقة E/ECA/STATCOM VI/11؛ والتقرير المتعلق بالدورة الرابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، عملا بالقرار ٩٦١ (د-٥١)، الوارد في الوثيقة E/ECA/COE/38/10؛ وتقارير اجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية في مختلف المناطق دون الإقليمية، على النحو المبين بالنسبة لوسط أفريقيا في الوثيقة ECA/CA/ICE/XXXIV/18؛ ولشرق أفريقيا في الوثيقة ECA/EA/ICE/22؛ ولشمال أفريقيا في الوثيقة ECA/NA/ICE/33/5؛ وللجنوب الأفريقي في الوثيقة ECA/SA/ICE/XXIV/2018/8؛ ولغرب أفريقيا في الوثيقة ECA/WA/ICE/21/01D؛ والتقرير المرحلي عن عمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط عملا بالقرار ٩٥٦ (د-٥١)، الوارد في الوثيقة E/ECA/COE/38/8/Rev.1.

٢- المناقشة

٦٠- في المناقشة التي تلت بخصوص تقرير اللجنة الإحصائية الأفريقية، شدد الخبراء على أهمية وجود أداة للمؤشرات الإنمائية الإحصائية لقياس التقدم المحرز لدى الدول الأعضاء في ميدان التنمية الإحصائية، وشددوا على الحاجة إلى تسريع عملية التنفيذ. وسلطوا الضوء أيضاً على ضرورة التأكد من توافر إحصاءات تحظى بالصدقية

ويمكن الاعتماد عليها وتأتي في وقتها المناسب لوضع سياسات قائمة على الأدلة. وأشاروا إلى أن العديد من البلدان تواجه ثغرات في بيانات المؤشرات التي تستخدم لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ وغيرهما من الأهداف الإنمائية الوطنية. وأشاروا كذلك إلى محدودية اعتمادات الميزانية المخصصة لتنمية الإحصاءات، بما في ذلك جمع البيانات وإنتاجها ونشرها. وفي معرض تعليقهم على عدم وجود أطر لرصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣، أشار الخبراء إلى أن اللجنة الاقتصادية قد وضعت إطارا لتنسيق تطلعات كلتا الخطتين.

٦١- وفيما يتعلق بلجان الخبراء الحكومية الدولية، أكد الخبراء الحاجة إلى تلخيص تقارير المكاتب دون الإقليمية في تقرير واحد يقدم إلى لجنة الخبراء لتنظر فيه. وأشاروا إلى وجود اختلافات في مواضيع الدورات السنوية للجان الخبراء الحكومية الدولية في كل مكتب وفيما بين المكاتب دون الإقليمية. كما أشاروا كذلك إلى صعوبة وضع الأسس لمقارنة التقدم المحرز على مر السنين.

٦٢- وفيما يتعلق بالمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، أكد الخبراء على أهمية تكوين الرأسمال البشري لتحقيق أهداف خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ وأشادوا بعمل المعهد في هذا الصدد، واستشهدوا في ذلك بأمثلة لموظفين في بلدانهم استفادوا من برامج المعهد، مما يدل على اتساع نطاق تغطية المعهد وما يحدثه من تأثير. وأعربوا عن قلقهم إزاء التقدم البطيء في تحقيق أهداف تعبئة الموارد المنصوص عليها في القرار ٩٥٦ (د-٥٠) لعام ٢٠١٨ بشأن المعهد، ودعوا كلا من اللجنة الاقتصادية والمعهد إلى تكثيف جهودهما في تعبئة الموارد ، بما في ذلك حث الجمعية العامة على زيادة المنحة المقدمة للمعهد وفقاً للقرار المذكور، بما يكفل حصول برامج التدريب على التمويل الكافي الذي لا غنى عنه للمعهد. وأثنى الخبراء على جهود المعهد لإقامة شراكات استراتيجية مع أصحاب المصلحة الإنمائيين الرئيسيين، وحثوا جميع الدول الأعضاء على تعزيز دعمها للمعهد من خلال دفع مساهماتها السنوية المقررة وتسوية متأخراتها المستحقة. بالإضافة إلى ذلك، طلب الخبراء من اللجنة الاقتصادية أن تجري دراسة بشأن عدم تطابق المهارات عبر القارة وطلبوا من المعهد توضيح العملية التي يجري على أساسها اختيار المشاركين في دوراته.

٣- التوصيات

٦٣- في ضوء تلك المناقشات، أوصت لجنة الخبراء بما يلي:

(أ) فيما يتعلق باللجنة الإحصائية الأفريقية

'١' ينبغي للجنة الاقتصادية التعجيل بعملية تنفيذ أداة مؤشرات التنمية الإحصائية التي رافقت الدعم التقني المقدم للدول الأعضاء؛

'٢' ينبغي للدول الأعضاء تخصيص الأموال للتنمية الإحصائية لديها؛

'٣' ينبغي للجنة الاقتصادية منح الأولوية للمؤشرات الموصى بها من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ على الصعيد الوطني، وأن تُخْتَزَل في تجميع البيانات وإنتاج المؤشرات المطلوبة؛

'٤' ينبغي للجنة الاقتصادية تقديم معلومات عن بناء القدرات بوسائل مبتكرة في إنتاج المؤشرات الإحصائية ونشرها مثل نشر الناتج المحلي الإجمالي كل أربعة أشهر؛

'٥' ينبغي للجنة الاقتصادية والمنظمات الأخرى التعجيل باعتماد تعميم الإطار المنسق لتتبع التقدم المحرز في خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ ونشره على نطاق واسع؛

(ب) فيما يتعلق بمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، ينبغي للجنة الاقتصادية دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لوضع تدابير محددة وتنفيذها لتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنفيذ والرصد والإبلاغ لخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. وفي هذا الصدد، ينبغي ضمان مشاركة القطاع الخاص الفعالة والنشطة في منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة.

(ج) فيما يتعلق بالمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط:

'١' ينبغي للدول الأعضاء دفع اشتراكاتها السنوية بانتظام السنوية وتسديد متأخراتها المستحقة؛

'٢' ينبغي للجنة الاقتصادية تكثيف جهودها لتعبئة الموارد، بما في ذلك من خلال الجمعية العامة لكفالة حصول برامج تدريب تنمية المهارات على التمويل الكافي؛

'٣' ينبغي للمعهد أن يواصل تكثيف جهوده لتعبئة الموارد، بما في ذلك من خلال الشراكات الاستراتيجية، لزيادة تمويل برنامجه؛

'٤' ينبغي للمعهد الاستمرار في برامجه التدريبية التي تعالج القضايا الناشئة التي لها تأثير مباشر على القارة؛

'٥' ينبغي أن يعقد المعهد بعض دوراته التدريبية في أماكن أخرى في جميع أنحاء القارة الأفريقية لزيادة مشاركة المرأة؛

'٦' ينبغي للمعهد تحسين تواصله مع مقدمي طلبات التدريب بعد عمليات الاختيار.

واو- تقرير عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

١- العرض

٦٤- في إطار البند الفرعي (و) من البند ٦ من جدول الأعمال، عرض ممثل الأمانة التقرير المتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له، الوارد في الوثيقة E/ECA/COE/38/6/Rev.1.

٢- المناقشة

٦٥- أحاط الخبراء علماً بالدعم المقدم لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

زاي- تقرير عن تمويل المعدات الدارجة على السكك الحديدية: حل جديد لأفريقيا

١- العرض

٦٦- في إطار البند الفرعي (ز) من البند ٦ عرض ممثل الأمانة التقرير المتعلق بتمويل المعدات الدارجة على السكك الحديدية: ''حل جديد لأفريقيا''، الوارد في الوثيقة E/ECA/COE/38/15.

٢- المناقشة

٦٧- في المناقشة التي تلت ذلك، أشار الخبراء إلى أن عدم كفاية الهياكل الأساسية يطرح قيوداً تكبل حركة البضائع ويؤثّر على جنى الفوائد الكاملة التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأضافوا أن السكك الحديدية تضطلع بدور أساسي في سد الفجوة في الهياكل الأساسية في أفريقيا، بما في ذلك عن طريق ربط البلدان غير الساحلية بالموانئ، وأشارو إلى اضطلاع القطاع الخاص بدور هام في تطوير تلك الهياكل. وأضافوا أن المشروع الأفريقي القاري للسكك الحديدية العالية السرعة، وهو مشروع هام في إطار خطة عام ٢٠٦٣، يقف شاهداً على أهمية التكامل الإقليمي في القارة.

٦٨- وأقر الخبراء بالأهمية الاستراتيجية لبروتوكول لكسمبرغ للسكك الحديدية، وبأن عدداً متزايداً من البلدان الأفريقية في طور توقيعه، وهو ما يتيح فرصاً للاستفادة من شبكات السكك الحديدية. وذكروا أن بعض البلدان قد وقعت اتفاقية الضمانات

الدولية على المعدات المنقولة (اتفاقية كيب تاون). وشدد الخبراء على ضرورة زيادة الوعي ببروتوكول لكسمبرغ وبأهميته بالنسبة للقارة.

٦٩- وأكدوا أنه للتغلب على العقبات التي تعترض تطوير السكك الحديدية، مثل تدني مستوى أولويتها في بعض البلدان، وتخلف أسواق رأس المال، وارتفاع تكاليف صيانة السكك الحديدية، وشددو على أهمية المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الإطار، وعلى الحاجة إلى تحديد الشراكات الناجحة بين القطاعين العام والخاص التي يمكن أن تستخدم كنقاط مرجعية. وأشاروا إلى أنه على الرغم من أنه يجري باستمرار استكشاف نهج مبتكرة، إلا أن معظم مشاريع الهياكل الأساسية تمول من طرف الحكومات من خلال القروض، وجرى توجيه الانتباه إلى إمكانية الاستعانة بالمغتربين لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية.

٣- التوصيات

٧٠- في ضوء تلك المناقشة، أوصت لجنة الخبراء بما يلي:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية المساهمة في توعية الدول الأعضاء وتعزيز معرفتها ببروتوكول لكسمبرغ للسكك الحديدية؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء بناء قدراتها في مجال صيانة المعدات الدارجة للسكك الحديدية؛

حاء- تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١ — ٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول)

١- العرض

٧١- في إطار البند الفرعي (ح) من البند ٦ من جدول الأعمال، قدم ممثل الأمانة التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، الوارد في الوثيقة E/ECA/COE/38/7.

٢- المناقشة

٧٢- في المناقشة التي تلت ذلك، سلط الخبراء الضوء على التقدم المحرز في برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. وأجروا مداولات

بشأن التحديات التي تعترض سبيل التنفيذ ووقفوا على الأولويات التي ينبغي أن يُسترشد بها عند وضع برامج العمل المقبلة.

٧٣- وأضافوا أن هناك العديد من التحديات التي لا تزال تحول دون قيام الدول الأعضاء بتنفيذ البرنامج، بما في ذلك مشكلات الحوكمة للكوارث الطبيعية، وارتفاع تكاليف الطاقة، وتأثير تدفق اللاجئين، وارتفاع مستويات الديون، ومحدودية الحصول على تمويل متيسِّر وطويل الأجل، والاحتياجات في مجال القدرات البشرية، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وإضافة القيمة ومحدودية التنويع الاقتصادي.

٧٤- وأشار الخبراء إلى أنه ينبغي أن تركز البرامج المستقبلية على زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة وتشجيع التنوع الاقتصادي. وأشاروا أيضا إلى أن الحكم الرشيد والاستقرار السياسي شرطان أساسيان لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعوا البلدان الأفريقية إلى بذل كل جهد ممكن لضمان مراعاة أولوياتها في المفاوضات المتعلقة ببرنامج العمل المقبل.

٣- التوصيات

٧٥- في ضوء تلك المناقشة، أوصت لجنة الخبراء بما يلي:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء تقييم أساسي للتكلفة الحالية للحصول على الطاقة في كافة أقل البلدان نمواً بهدف وضع استراتيجية وبرنامج دعم لخفض تكلفة القدرة على تحمل التكاليف؛

(ب) على اللجنة الاقتصادية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية عقد اجتماع تحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٢٠ .وفي هذا الصدد، يتعين على اللجنة الاقتصادية إجراء تقييمات مستفيضة على المستوى القطري لقياس التقدم المحرز وتحديد التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

طاء- تقرير عن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤: تركيز على منطقة أفريقيا

١- العرض

٧٦- في إطار البند الفرعي (ط) من البند ٦ من جدول الأعمال، قدم ممثل مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تقريرا عن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤: التركيز على منطقة

أفريقيا، الوارد في الوثيقة E/ECA/ CRCI/10/9.

٢- المناقشة

٧٧- في المناقشة التي تلت ذلك، سلط الخبراء الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ وأشاروا إلى التحديات نفسها التي تواجه برنامج عمل إسطنبول، وحددوا الأولويات التي ينبغي أن يُسترشد بها عند وضع هذا البرامج مستقبلا.

٧٨- وأكدوا أن البلدان غير الساحلية، إلى جانب جيرانها، تحتاج إلى تعزيز الحصول على الطاقة بأسعار في المتناول، وتعبئة موارد تمويل كافية ميسّرة وطويلة الأجل، وتعزيز إقامة مشاريع هياكل أساسية رئيسية، بما في ذلك طريق العبور، وهو ما من شأنه تيسير التنمية الاقتصادية.

٧٩- وأحاط الخبراء علما بالاجتماع المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا الذي عقد في مراكش يومي ١٨ و١٩ آذار/مارس ٢٠١٩ وأوصوا بتأييد نتائجه.

٣- التوصيات

٨٠- في ضوء تلك المناقشة، أوصت لجنة الخبراء بما يلي:

(أ) على اللجنة الاقتصادية مواصلة التعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لدعم الدول الأعضاء على تعزيز الإنتاج، والقيمة المضافة والتنويع لديها؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تدعم بقوة التصديق على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وتنفيذه، الأمر الذي سيؤدي دوراً حاسماً في تيسير التجارة وحركة السلع والأشخاص والتكامل الإقليمي؛

(ج) على اللجنة الاقتصادية تعزيز دعمها المقدم للبلدان النامية غير الساحلية الأقل نمواً وبلدان المرور العابر بغية تيسير جهودها لتحقيق أهداف برنامج عمل فيينا؛

(د) على البلدان غير الساحلية الأقل نمواً وبلدان المرور العابر أن تتعاون تعاونا وثيقا فيما يتعلق بالهياكل الأساسية العابرة للحدود من حيث الممرات التجارية وتيسير التجارة العابرة وغير ذلك من المسائل العابرة للحدود.

سابعا – موعد الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومكان انعقادها وموضوعها [البند ٧ من جدول الأعمال]

٨١- أحال ممثل الأمانة الخبراء إلى المذكرة المتعلقة بموضوع الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لعام ٢٠١٩، وموعدها ومكان انعقادها، كما ترد في الوثيقة E/ECA/COE/37/15. واقترح أن يعقد الاجتماع في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٢٠ بشأن موضوع ''مستقبل أفريقيا التصنيع والقدرة التنافسية في العصر الرقمي''.

٨٢- ونوقشت بعض التواريخ المحتملة للدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر الوزراء في عام ٢٠٢٠. وتساءلت اللجنة بشأن مدى ملاءمة التواريخ المقترحة للدورة المقبلة، وأوصت بأن تقوم الأمانة بالتشاور مع مفوضية الاتحاد الأفريقي باختيار موعد مناسب. ووافقت اللجنة على المكان الذي اقترحته الأمانة لعقد الدورة،ما لم تتقدم إحدى الدول الأعضاء باقتراح آخر.

٨٣- وبعد إجراء مناقشات بشأن الموضوع، أيدت اللجنة الموضوع المقترح للدورة الثالثة والخمسين وطلبت من اللجنة التشاور مع المكتب بشأن المواضيع الفرعية.

٨٤- وفي ضوء المناقشة قدمت اللجنة التوصية التالية: أن تتشاور الأمانة مع الدول الأعضاء وتقدم مقترحين إلى ثلاثة مقترحات من أجل المناقشة والاختيار.

ثامنا- مسائل أخرى [البند ٨ من جدول الأعمال]

٨٥- لم تثر أية مسائل أخرى.

تاسعا- النظر في مشروع تقرير اجتماع لجنة الخبراء وإقراره، والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات [البند ٩ من جدول الأعمال]

٨٦- استعرض الخبراء تقرير مداولاتهم واعتمدوه على أساس أن تتعهد بوضعه في صيغته النهائية. وتوجد مشاريع القرارات، بصيغتها التي نظرت فيها اللجنة، مرفقة بهذا التقرير لكي ينظر فيها مؤتمر الوزراء توطئة لاحتمال اعتمادها.

عاشرا – اختتام الاجتماع [البند ١٠ من جدول الأعمال]

٨٧- بعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع يوم الجمعة، ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ٢٣/٣٠.

مشاريع قرارات معروضة على نظر مؤتمر الوزراء

تُعرض فيما يلي نصوص مشاريع القرارات كما أقرتها لجنة الخبراء لعرضها على مؤتمر الوزراء للنظر فيها وإمكانية اعتمادها.

ألف – البيانات والإحصاءات

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بدور النظام الإحصائي الوطني، بوصفه العمود الفقري لخطة التحول في أفريقيا، في دعم سياسات التنويع الاقتصادي والتصنيع وفي النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"،

١ - ***يؤيد*** تقرير وقرارات الاجتماع السادس للجنة الإحصائية الأفريقية، المعقود في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في أديس أبابا، بإثيوبيا، من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الذي كان موضوعه ''تعزيز قدرة النُّظم الإحصائية الوطنية من أجل دعم السياسات الرامية إلى التنويع الاقتصادي والتصنيع في أفريقيا''؛

٢ - ***وإذ يحيط علماً*** بمقرر المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي EX.CL/Dec.987(XXXII) الذي يقضي بتخصيص نسبة ٠,١٥ في المئة من الميزانيات الوطنية لدعم إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها من أجل تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية وخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣؛

٣ - ***يحث*** الشركاء الإنمائيين على تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية بما يتماشى مع الطلب المتزايد على الإحصاءات؛

٤ - ***يشجع*** الدول الأعضاء على تعميم تكنولوجيات المعلومات الجغرافية المكانية وغير المكانية باعتبارها إطارا أساسيا لتسهيل إنتاج الإحصاءات ونشر البيانات الإحصائية؛

٥- ***يدعو الدول الأعضاء*** إلى إدراج الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات في الخطط الإنمائية الوطنية وعمليات الميزنة؛

٦ - ***يدعو الدول الأعضاء كذلك*** إلى مراجعة أطرها التنظيمية المتعلقة بالإحصاءات، حسب الاقتضاء، في ضوء المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، والميثاق الأفريقي للإحصاءات؛

٧- ***يطلب إلى*** الدول الأعضاء أن تزيد من توافر البيانات المتصلة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الإقليمية المتكاملة؛

٨ - ***يحث*** الدول الأعضاء على إجراء جولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

٩- **يشجع** الدول الأعضاء على تعزيز نُظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛

١٠- ***يحث*** الدول الأعضاء على أن تدعم مكاتب الإحصاءات الوطنية والوزارات التنفيذية المعنية في اعتماد المعايير الإحصائية الدولية؛ وأن تنفذ بصورة كاملة نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ وأن تجمع وتستكمل جداول الطلب والاستخدام؛

١١ - ***يدعو*** الدول الأعضاء إلى النظر في إدماج برنامج المقارنات الدولية في مجموعة بيانات الأسعار العادية باعتبار ذلك يمثل إحدى أفضل الممارسات والاستخدامات، ولا سيما في ضوء عملية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

١٢ - *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعزز قدرات الدول الأعضاء في استخدام الأداة المتكاملة التي أعدتها اللجنة لرصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

باء - استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤ - ٢٠٢٤

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يؤكد من جديد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٩٣٤ (د - ٤٨)، الذي دعيت فيه البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وسائر الجهات المعنية إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤- ٢٠٢٤ على نحو منسق ومتسق وسريع؛

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٧٢ الذي قررت فيه تنظيم استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل لتنفيذ برنامج عمل فيينا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ على أن تسبقه اجتماعات تحضيرية إقليمية،

وإذ يلاحظ أن البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية قد أحرزت تقدماً متفاوتاً نحو تنفيذ برنامج عمل فيينا، وأنها لا تزال تفتقر إلى الهياكل الأساسية الكافية، ولا سيما في مجالات النقل، والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أنها لا تزال تواصل تركز أسواق صادراتها على عدد محدود جداً من المنتجات وتواجه تحديات إنمائية معقدة،

١- ***يحيط علما*** بالاجتماع الإقليمي الأفريقي لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا المعقود في يومي ١٨ و١٩ آذار / مارس ٢٠١٩ في مراكش ويؤيد نتائجه؛

٢- ***يشجع*** البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في أفريقيا على تكثيف جهودها من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٣ - ***يهيب*** بالشركاء الإنمائيين، والمنظمات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى تعزيزَ جهودها الهادفة إلى التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا؛

٤ - ***يهيب*** باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم التقني للبلدان النامية غير الساحلية في المنطقة في المجالات المتصلة ببرنامج عمل فيينا، مثل الاستثمار في الهياكل الأساسية، وتيسير النقل، وتطوير القدرات الإنتاجية، والتكامل اللوجستي ودراسات التكاليف اللوجستية؛

٥ - ***يدعو*** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية المعنية الأخرى أن تساعد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا في مجالات تنمية الهياكل الأساسية، وفي إعداد المشاريع المقبولة مصرفياً، وتنمية القدرات الإنتاجية، وتيسير التجارة والتحول الهيكلي، بسبل منها على وجه الخصوص تعزيز الاستثمار والمساعدة التقنية، والترويج للمزيد من التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا، وتعزيز التكامل الإقليمي؛

٦- ***يطلب إلى*** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تُجري، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، استعراض العشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية للعقد ٢٠١٤ — ٢٠٢٤.

جيم - الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢٠

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية الذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وشددت على ضرورة مواصلة جعلها مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتجديد الهياكل الإقليمية، مع الإقرار بخصوصيات كل منطقة، ومراعاة عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع؛

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧١ /٢٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ ينوه بالجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لإعادة تشكيل مسارها وتعزيز توجهها البرنامجي لكي تتمكن من تقديم الدعم الفعال من حيث التنفيذ والمتابعة لخطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣،

وإذ يلاحظ مع التقدير رؤية اللجنة الاقتصادية المتمثلة في استنباط أفكار واتخاذ إجراءات ترمي إلى تمكين أفريقيا وجعلها قارة شاملة لجميع سكانها وتحقيق تحولها في إطار خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ من خلال وظائفها الأساسية الثلاث، وهي وظيفتها كجمع للتفكير، وكهيئة للدعوة للاجتماعات ووظيفتها التشغيلية،

وقد نظر في الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٠[٢]،

وقد نظر في المذكرة المقَدَّمَة من الأمانة العامة بشأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٠،

[٢] E/ECA/COE/38/12

١ - ***يهيب*** باللجنة الاقتصادية لأفريقيا **أن تضع** إطارا برنامجياً متوسط الأجل من ثلاث إلى خمس سنوات في سبيل تيسير إشراك الدول مع اللجنة؛ وتُستمد الخطط والميزانيات السنوية من الإطار ويقاس على أساسه الأداء؛

٢ - ***يهيب*** أيضاً باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن ترفع من مستوى طموح برنامج عملها؛

٣- ***يعتمد*** الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٠ مع أخذ الدعوات الواردة أعلاه بعين الاعتبار.

دال - بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة (بروتوكول لكسمبرغ)

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يضع في اعتباره أن القارة الأفريقية تعاني من نقص مستمر في الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل،

وإذ يسلم بأن السكك الحديدية تشكل وسيلة تتسم بالكفاءة والاستدامة البيئية لنقل الأشخاص والبضائع داخل فرادى الدول الأفريقية وعبر جميع أنحاء القارة،

وإذ يقر بأن الدول الأفريقية ملتزمة بتحديث شبكات السكك الحديدية الوطنية والإقليمية القائمة وتوسيع نطاقها،

وإذ يضع في اعتباره أن المبادئ التوجيهية ذات الصلة بالاتحاد الأفريقي تنص على أن شبكات السكك الحديدية الأفريقية الجديدة ينبغي في أمثل الحالات أن تُصنَع باستخدام مقياس السكك الحديدية الموحد البالغ ١,٤٣٥ مم، الأمر الذي سيتطلب من الدول أو شركات تشغيل السكك الحديدية التي تملكها الدول أن تقوم باستثمارات كبرى جديدة في المعدات الدارجة على السكك الحديدية،

وإذ يشير إلى أن الدول أو شركات تشغيل السكك الحديدية التي تملكها الدول أو تلك التي يمتلكها القطاع الخاص ستتحمل تكاليف كبيرة نتيجة لتجديد نطاق الهياكل الأساسية للسكك الحديدية والمعدات الدارجة أو توسيعها، ومن ثم ستكون بحاجة إلى اجتذاب قدر كبير من رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي،

وإذ يسلم بأن نظام السكك الحديدية الأفريقية سيحتاج في تشغيله إلى أكبر قدر ممكن من فعالية التكلفة،

وإذ يلاحظ أن أكثر من ٢٠ دولة أفريقية أصبحت حتى الآن أطرافاً في اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة [٣] وبروتوكول اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة المتعلق بالمسائل التي تخص معدات الطائرات، اللذين أُعْتُمِدا كلاهما في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١،

إذ يضع في اعتباره أنه لا يوجد حتى سوى عدد قليل جداً من الدول الأفريقية التي تلم الماماً تاماً ببروتوكول لكسمبرغ،

١ - ***يهيب*** باللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة نشاطها في مجال التوعية والدعوة، في مختلف أنحاء القارة بما في ذلك عن طريق مكاتبها دون الإقليمية، بشأن بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة (بروتوكول لكسمبرغ) في أقرب فرصة ممكنة، وذلك بهدف إيضاح مزاياها ومساهماتها المحتملة في تمويل مشاريع المعدات الدارجة على السكك الحديدية؛

٢ – ***يهيب*** باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا أن تُبلِّغ الأطراف المهتمة من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء القارة بالكيفية التي يمكن بها للقروض وعقود الإجارة في القطاع الخاص أن يساعدا في توفير الموارد المالية اللازمة لإعادة تنشيط وتوسيع شبكة السكك الحديدية الأفريقية، وأن تثقفها بالفوائد التي ستعود عليها من الانضمام إلى بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة.

هاء – استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا عملا بقَرَارَيْها ٩٤٣ (د–٤٩) و٩٥٧ (د–٥١)

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قراره ٩٠٨ (د– ٤٦) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ الذي أسنَدت فيه اللجنة إلى الأمين التنفيذي مهمة إعادة تنسيق برامج اللجنة وأولوياتها بما يتماشى مع توجهها الاستراتيجي الجديد، بغرض دعم خطة الاتحاد الأفريقي للتنمية المفضية إلى التحول،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٩٤٣ (د–٤٩) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الذي طلب فيه إلى الأمين التنفيذي إجراء استعراض مستقل، وشامل ومتعمق للهيكل

[٣] الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٠٧، الرقم ٤١١٤٣.

الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة لها،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٩٥٧ (د- ٥١) المؤرخ ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٨، الذي قرر فيه المؤتمر منح اللجنة وقتاً إضافياً لمواصلة استعراض هيكل اللجنة الحكومي الدولي وتحليله، وطلب من الأمينة التنفيذية رفع تقرير إلى مؤتمر الوزراء في دورته القادمة عن إعادة هيكلة المؤتمر والهيئات الفرعية التابعة للجنة، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، الذي أكدت فيه من جديد دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وشددت على الحاجة إلى سد الثغرات ومعالجة أوجه التداخل على الصعيد الإقليمي، وأيدت اتباع نهج تدريجي في تجديد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي،

وإذ يلاحظ كذلك التوجه الاستراتيجي الجديد للجنة الرامي إلى تمكين أفريقيا وتحقيق تحولها، والإصلاحات الهيكلية التي تجريها أمانة اللجنة بهدف استنباط افكار إجراءات واتخاذ إجراءات تفضي إلى تمكين أفريقيا وتحقيق شمولها وتحولها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها'' من خلال وظائفها الأساسية الثلاث، التي هي وظيفتها كمركز للتفكير، ووظيفتها كهيئة للدعوة للاجتماعات ووظيفتها التشغيلية.

١- ***يحيط علماً*** باستعراض الهيكل الحكومي الدولي، واستنتاجاته وتوصياته؛

٢- ***يؤيد*** إدخال التعديلات التالية على الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لإفريقيا:

(أ) بحيث يجري تنظيم الأجهزة الفرعية القطاعية على النحو التالي:

'١' اللجنة المعنية بالحوكمة الاقتصادية؛

'٢' اللجنة المعنية بالإحصاءات والبيانات؛

'٣' اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة والتكنولوجيا؛

’٤‘ اللجنة المعنية بتغير المناخ، والاقتصاد الأزرق، والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية؛

’٥‘ اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية، والفقر والشؤون الجنسانية؛

(ب) تغيير اسم لجان الخبراء الحكومية الدولية دون الإقليمية إلى ’’اللجان الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء‘‘، بغية ضمان الاستفادة الفعالة منها في تبني السياسات العامة وزيادة مشاركة كبار المسؤولين الحكوميين في اللجان.

واو - التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً والتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يحيط علما بتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية لبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً (برنامج عمل إسطنبول)،

وإذ يدرك أن أكثر من نصف سكان أفريقيا يعيشون في بلدان تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً، وأن هذه البلدان تعاني من عراقيل هيكلية ذات طابع خاص تعيق تنميتها المستدامة وتحولها،

وإذ يلاحظ مع القلق أن القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً في أفريقيا لا تزال منخفضة، لاسيما في قطاع الصناعات التحويلية، وأن حصتها من الصادرات العالمية انخفضت منذ اعتماد برنامج عمل اسطنبول، وأن ما تلقته من مخصصات المساعدة الإنمائية كان يقل عن الالتزامات المنصوص عليها في برنامج عمل اسطنبول،

وإذ يرحب بالرفع الوشيك لكل من أنغولا وسان تومي وبرينسيبي من قائمة أقل البلدان نمواً، وانضمامهما إلى صفوف البلدان الأفريقية التي سبق أن رُفعت منها، وهي بوتسوانا، وكابو فيردي، وغينيا الاستوائية،

وإذ يؤكد أن ما يُقَدِّمه المجتمع الدولي من دعم مستمر سيؤدي دوراً رئيسياً في التغلب على العديد من القيود التي تواجهها أقل البلدان نمواً التي تعترض سبيل تحقيق التنمية المستدامة فيها،

وإذ يشير إلى الإعلان الوزاري الصادر عن الدورة الثانية للاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين الذي أهاب فيه الوزراء باللجنة

أن تنظم اجتماعا للاستعراض الإقليمي لأفريقيا يسبق انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً،

وإذ يشير أيضاً إلى الفقرة ١٥٧ من برنامج عمل اسطنبول التي دعت الجمعية العامة إلى النظر في إمكانية عقد مؤتمر خامس للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً من أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ هذا البرنامج والبت في الإجراءات اللاحقة،

وإذ يحيط علماً بقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٧٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الذي قررت فيه الجمعية أن يُعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٢١ على أن يقام على أرفع مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات،

١- ***يدعو*** أقل البلدان نمواً في أفريقيا إلى مواصلة جهودها لتعبئة الموارد على الصعيدين المحلي والدولي، وتنفيذ برنامج عمل إسطنبول من أجل تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢- ***يشجع*** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائها الإنمائيين، بما في ذلك البلدان الأفريقية التي لا تنتمي لفئة أقل البلدان نمواً، على مواصلة جهودها من أجل تنفيذ برنامج عمل إسطنبول؛

٣- ***يدعو*** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تقوم، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بتنظيم اجتماع للاستعراض الإقليمي لأفريقيا يسبق المؤتمر الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

زاي - السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يحيط علماً بتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن وضع السياسة المالية في أفريقيا والاستنتاج الوارد في التقرير بأن هناك فجوة تمويلية ينبغي سدّها لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ يضع في اعتباره أن الرَّقْمَنة السريعة في عالم اليوم تتيح فرصاً فريدة لتعزيز التنمية المستدامة، لا سيما من خلال تعزيز تعبئة الإيرادات العامة وإدارتها، والتجار واستثمارات وتمويلات القطاع الخاص،

وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، من أجل إطلاق مبادرة الهوية الرقمية والتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي لأفريقيا،

وإذ يلاحظ أيضاً المقرر EX.CL/Dec.2(XXXIV) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ الذي اتخذه المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي بتكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن تعد، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الجهات المعنية، استراتيجية إنمائية أفريقية شاملة للتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي،

وإذ يضع في اعتباره التحديات التي يطرحها الاقتصاد الرقمي في مجال السياسة الضريبية، بحيث يجعل من السهل على الشركات تحويل أرباحها المستقاة من الأصول الرقمية، مثل الملكية الفكرية، من الأماكن التي ينشأ فيها الدخل إلى أماكن أخرى تطبق فيها تشريعات منخفضة الضرائب، وهو ما يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي،

وقد عقد العزم على الاستفادة من استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال تعزيز عمليات تحصيل الإيرادات والإدارة المالية العامة في أفريقيا، وإعادة التفكير في الأطر الضريبية الحالية لاستيعاب الاقتصاد الرقمي، مُولياً الاعتبار الواجب للطبيعة المتغيرة للأعمال التجارية بفعل الرَّقْمَنة من أجل دعم الجهود المبذولة في سياق مبادرة الهوية الرقمية والتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي لأفريقيا؛

١- ***يهيب*** بصانعي القرار في الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني تعزيزَ تمويل الهياكل الأساسية الرقمية ومنحها الأولوية، والعمل على رَقْمَنَة المدفوعات في جميع القطاعات، ووضع لوائح تنظيمية بحيث يكون بإمكان أي شخص أن يستعمل الخدمات المالية الرقمية في أي مكان وأن يكون محميا من الجريمة الإلكترونية؛

٢- ***يحث*** اللجنة الاقتصادية على دعم دولها الأعضاء في جهودها الرامية إلى وضع أطر تسخر الرَّقْمَنة لتعزيز تعبئة الإيرادات والإدارة المالية العامة من خلال التشغيل الآلي، والهوية الرقمية، وتحديث العمليات المالية؛

٣- ***يطلب إلى*** اللجنة الاقتصادية أن تضع، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من الشركاء المعنيين، استراتيجية إنمائية أفريقية شاملة للتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك وضع مبادئ كفيلة باستحداث هوية رقمية جيدة ومعايير منسقة، وإطارا تنظيميا إقليميا للتمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية.

حاء – مبادرة الرَّقْمَنَة والاقتصاد الرقمي

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بالمنافع والفرص الجَمَّة التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية والدور الرئيس الذي يمكن أن تضطلع به الرَّقْمَنَة في تحقيق غايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها"، وفي تعزيز التنمية الشاملة في أفريقيا،

وإذ يشير إلى قراره ٩٤١ (د – ٤٩) المؤرخ ٥ نيسان /أبريل ٢٠١٦ بشأن تنظيم استعراض إقليمي أفريقي سنوي لبحث التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي أكد فيه مجددا على ما ينطوي عليه تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانيات لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يحيط علماً بالمقرر الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثانية والثلاثين، الذي يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء إلى وضع استراتيجية أفريقية لبطاقة الهوية الرقمية، والتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي توطئةً لإحالتها إلى المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي المقرر عقده في شباط/فبراير ٢٠٢٠، لكي ينظر فيها ويقرها،

١- ***يثني على*** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوضعها لمبادرة رَقْمَنَة أفريقيا؛

٢ – ***يطلب*** إلى اللجنة الاقتصادية أن تواصل العمل في مجالات البحوث السياساتية، والحوار الإقليمي وبناء القدرات فيما يخص الرَّقْمَنَة والاقتصاد الرقمي في الدول الأعضاء، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وسائر أصحاب المصلحة؛

٣ – ***يطلب إلى*** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً تفعيل مركز للامتياز في مجال الرَّقْمَنَة والاقتصاد الرقمي تفعيلا كاملا بهدف معالجة المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في نقص قدرات الدول الأعضاء في قطاع الاقتصاد الرقمي، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والشركاء الإنمائيين ومؤسسات التعليم العالي الأفريقية؛

٤ - **يحث** اللجنة الاقتصادية على كفالة أن يحقق مركز الامتياز في مجال الرَّقْمَنَة والاقتصاد الرقمي منجزات ملموسة ومحددة زمنياً وقائمة على النتائج في مجال دعم الدول الأعضاء؛

٥ - **يدعو** الدول الأعضاء إلى النظر في استحداث نظم أمنية قوية لمكافحة الجريمة الإلكترونية والتهديدات ذات الصلة بالفضاء الإلكتروني الناجمة عن اعتماد رقمنة اقتصادياتها.